

كي لا يتحول الأردن إلى ثقب استراتيجي أسود



إلى ضرورة البدء في الإصلاح الشامل السياسي واقتصادياً، إلى جانب السعي إلى ما يشبه "خطة إنقاذ مالي" قد تبناها دول الخليج بدعم أميركي أو أوروبي وتقوم على ضخ استثمارات ورؤوس أموال وتوفير فرص عمل تتاح للأردن التقاط أنفاسه من الأزمة الخائفة. يمثل ذلك حاجة أردنية ملحة الآن لمواكبة التحولات في المنطقة وتقوية "الجبهة الداخلية" والخروج باقل الخسائر من أزمة كورونا، إذا أرادت المملكة أن تتجنب مصير الثقب الأسود الذي يبتلع الأموال دون جدوى وتتوه فيه الأزمات بلا حل وتخفني معه الأدوات القديمة في إدارة السياسة الخارجية للبلد.

الموازنة أن يُحكم قبضته على السياسة المالية، وكيف للبطالة أن تتكسح نصف الشباب القادرين على العمل. هذا إلى جانب الخسائر التي تكبدها الأفراد والشركات منذ بداية الأزمة. منح قروض ومساعدات ومشاريع بمليارات الدولارات وعتت بها مؤخرًا الولايات المتحدة والبنك الدولي ودول ومنظمات أخرى لدعم الأردن في استيعاب التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا. لكن هذا لا يمكن أن يكون، بأي حال، كافياً لإنعاش الاقتصاد أو الإبقاء على مؤشرات دون تراجع. محاذير فقدان الثقة بين الحكومة والناس والأزمة الاقتصادية وضغوط النظام الإقليمي الجديد، تنبّه الأردن

وحيث اندلعت الاحتجاجات وأوائل الربيع للمطالبة بإصلاحات سياسية موعودة منذ سنوات، لم يكن لدى السلطات من خيار آخر إلا تفرقةا بالقوة والاعتقالات. هذا التباين بين الناس الذي صنعتته أجهزة الحكم أضعف "الجبهة الداخلية" وهز تماسكها في ظرف حرج، سواء في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة أو على صعيد الاقتصاد الأردني الذي تديره الحكومة بما تفرضه من ضرائب ورسوم وبما تحصل عليه من مساعدات وقروض أجنبية. تفتلت أزمة كورونا بكشف خطورة الاختلالات المزمنة في الاقتصاد، وكيف للمديونية أن تتزايد دون توقف ولعجز

إلى استياء عام وإحساس يتعزز لدى الأردنيين بأن أجهزة الحكم تنأى بنفسها عن الإقتراب من اهتمامات الناس ولا تعنيها كثيراً الشفافية والمكاشفة. لا تزال أسئلة رئيسية عن أزمة الأمير حمزة من دون إجابات مع أنها سُميت رسمياً بـ"الفتنة" التي كان من حق الأردنيين ومن مصلحة الحكم الكشف التام عن كل محرركاتها بلا أي لبس أو سوء فهم: الأمير الذي يتمتع بشعبية واسعة وانتقد علناً أداء أجهزة الحكم، لا يظهر في وسائل الإعلام أو مواقع التواصل ولا يعرف على وجه الدقة مصيره أو تفاصيل الاتفاق معه داخل العائلة المالكة. ثم لماذا إحاطة باسم عوض الله والشريف حسن بهذه الهالة من السرية والتكتم على مكان وظروف احتجازهما، ما داماً متهمين في قضية أظهرتها الحكومة على أنها مؤامرة ضد نظام الحكم.

بذلك، قطعت أجهزة الحكم شوطا آخر في الاعتقاد عما يهيم الأردنيين، الذين كانوا قبل نشوب أزمة الأمير يراقبون عن بُعد أيضاً كيف تتشكل الحكومات وتتغير وتتعدل ويقال للوزراء ويستقيلون، وكيف يبدو البرلمان مثل منتدى يعلو صوته في القضايا الجانبية ويستكت عن ضياع دوره الدستوري في الرقابة على الحكومة. كل هذا والأردن يعاني من أزمة الوباء ومن سوء إدارة الأزمة، رغم أن بيد الحكومة سلطات استثنائية كما لو كان البلد في حالة حرب. ومع ذلك فرضت الأزمة ضغوطاً مكثفة على النظام الصحي وخرجت الحكومة بقرارات حظر وإغلاق، كثير منها غير مفهوم أو غير مفسر أو محاط بالتناقضات.

النهائي"، ومنها قضية اللاجئين التي طالما رفض الملك عبدالله الثاني تسويتها على حساب الأردن، حيث نصف السكان تقريبا من أصول فلسطينية. مفهوم انسجام موقف عمان بشأن أحداث القدس وغزة مع توجهات الإدارة الأميركية التي أعادت الحديث من جديد عن "حل الدولتين" بما يرضي الأردن ولو من دون خطة. لكن المملكة كانت حتى العام الماضي إحدى دولتين عربيتين أقامت علاقات مع إسرائيل، قبل أن تطبّع أربع دول عربية أخرى مع الدولة العبرية برعاية الإدارة الأميركية السابقة. وحينها شعر الأردن بضغط شديد في هامش الفعل السياسي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

هناك حاجة ملحة لمواكبة التحولات وتقوية الجبهة الداخلية والخروج بأقل الخسائر من أزمة كورونا، إذا أرادت المملكة أن تتجنب مصير الثقب الأسود الذي يبتلع الأموال وتتوه فيه الأزمات بلا حل

هبطت تداعيات الأحداث في القدس وغزة على الأردن في وقت لا تزال فيه أزمات أخرى مفتوحة ومتشابكة وربما عاقلة، أبرزها الخلاف بين الملك وولي العهد السابق الأمير حمزة وحالة عدم الاستقرار الحكومي والإخفاقات في إدارة أزمة الوباء، وأفضى هذا كله



سلسلة من الأزمات أذكت الاضطراب الاجتماعي والسياسي ونالت من الاقتصاد الهش ثم رسمت حدوداً واضحة لتحركات الأردن في الإقليم، حتى يمكن القول إن الأردن قبل سنة فقط ليس هو الأردن اليوم وأن المخاوف مشروعة من أن يتحول إلى ثقب استراتيجي أسود. التغيرات العميقة التي تشهدها المنطقة تسير على عكس ما يريد الأردن منذ توقيع "اتفاقيات أبراهام" العام الماضي وما يرتبط بها من ظهور أولويات جديدة للقوى الإقليمية الكبرى وتناسي مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وأخيراً المواجهات والاشتباكات التي شهدتها القدس وغزة.

لم يكن دور الأردن على ما يرام في أحداث فلسطين. سواء في القدس حين كان بوسعه الاستناد إلى الشارع الغاضب والبرلمان الداعم والتوتر المسبق مع حكومة بنيامين نتنياهو و"الوصاية الهاشمية" لاتخاذ موقف واضح يضبط العلاقة مع إسرائيل ويضع حداً لاعتدائها على المقدسات، أو في غزة حين انبرت أكثر من دولة عربية وعلى مدى 11 يوماً للتدخل والوساطة بين إسرائيل وحماس إلى أن استعادت مصر زمام المبادرة ونجحت في وقف القتال. غاب تأثير الأردن عن فلسطين مع أنه الأكثر تأثراً بالقضية الفلسطينية بعد الفلسطينيين، وهو معنى مباشرة باي حل سياسي ممكن للصراع عربي الشهر وأيضا بما تسمى قضايا "الوضع

العراق بعيون إماراتية

اعتراف جديدة على أن الكاظمي يسير نحو استرجاع المكانة الطبيعية للعراق في إقليمه وفي العالم، رغم كل التشكيك.

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدراء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العقبوبي

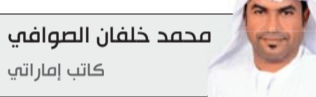
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المليشيات الجمعة الماضي كانت الأكثر جرة وشجاعة لأول مرة منذ تأسيس الحشد في 2017. وذكر أن هم الكاظمي في ألا تتسبب مغامرات البعض لجره نحو حرب أهلية في العراق لأن "الدم الإنسان العراقي غالي"، ومن عدم الإنصاف أن يشن البعض هجوماً على رئيس الوزراء بمجرد أنه يرفض الانجرار إلى استخدام القوة العسكرية حتى لا يتسبب في خسائر كبيرة لأرواح العراقيين، أو أن يقتصر التقويم على مواقف فقط دون النظر إلى الصورة الكاملة.

صحيح أن الآمال المعلقة على الكاظمي منذ استلامه للحكومة في مايو 2020 كانت كبيرة، انطلاقاً من حالة الدعم المعنوي من "التشريعيين" (نسبة إلى الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في أكتوبر عام 2019). وانطلاقاً من حالة التأييد الدولي لمشروعه السياسي أو بالأصح المنهج الحكومي له، لكن العقبان والصعوبات التي واجهته بدءاً من حالة تراكم الأزمات كلها (السياسية، والاقتصادية، والأمنية بالإضافة إلى أزمة كورونا) تكون حكومته بمقاييس النتائج التي حصلت على الأرض العراقية وبمقاييس المكانة الدولية للعراق التي توجتها زيارة البابا في فبراير الماضي إضافة إلى المشروعات والمبادرات للنهوض بالعراق، من أنجح الحكومات السبع التي مرت على العراق منذ 2003 أيام إبراهيم الجعفري.

قد نجد مبرراً لتقييم عامة الناس لتجربة الكاظمي بأن التوقعات الكبرى هي التي ظلمته، ولكن من المعيب أو عدم الإنصاف أن يأتي التقليل ممن يدرسون الوضع العراقي الحقيقي من المراقبين والمتابعين للمراحل التي مر بها العراق خاصة في عهد نوري المالكي، الذي تعتبر مرحلته من أسوأ فترات الدولة العراقية من ناحية التلاحم الوطني.

ويتزايد هذا الإحباط بشكل خاص إذا وضعنا في الاعتبار أن الكاظمي وضع أسساً جديدة لعراق المستقبل أو عراق ما كان يفترض أن يكون عليه ما بعد 2003، فحتى لو لم يشكل هو الحكومة القادمة بعد الانتخابات التشريعية في أكتوبر القادم فإن أي رئيس للحكومة القادمة سيضع في اعتباره ما فعله الكاظمي لتعدد دول العالم والدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، الدولتان الداعمتان لاستقرار العراق. وأيضا من خلال تنظييف المؤسسات الأمنية والعسكرية من الطائفيين والفاستين حتى أن لغة وزير الدفاع جمعة عناد في رده على



مع كل حدث سياسي وأمني في العراق، كالذي حدث يوم الأربعاء 26 مايو بعد اعتقال قاسم مسلح أحد قادة "الحشد الشعبي" والمتهم بقتل عدد من الناشط العراقيين آخرين إيهاب الوزني الذي كان ينتقد كثيرا تصرفات مليشيات الحشد الخارجة على سيادة الدولة العراقية ومصالح شعبه، ثور حملة انتقادات إعلامية ضد رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي وتتهمه بالضعف والتراجع أمام مجموعة خارجة على القانون وتتفنن في التقليل من الإنجازات التي حققها، والتي هي مهمة في الوقت الحاضر حتى وإن كانت إنجازات معنوية فقط.

في تقدير المتفائلين، وأنا منهم، أن الكاظمي استطاع أن يخرج بالعراق في عام واحد بصورة مختلفة جدا عما كان عليه خلال السنوات السبع عشرة الماضية في مختلف الجوانب السياسية منها والاجتماعية، وكانت مواجهة مليشيات الحشد وتشتيت علاقتها بالحرس الثوري الإيراني هما النقطة الأهم.

الحقيقة التي لا يمكن لأحد أن يجادل فيها أن الحشد الشعبي هو "أم أزمات العراق"، من ناحية إخلال الاستقرار والتشكيك في هبة الدولة وانتشار الفساد المالي والسياسي، إما نتيجة لموافقة بعض السياسيين العراقيين ضمناً على الدور السلبي للحشد والتسكوت عنه، أو خوفاً من رد فعل قادة الحشد خاصة قيس الخزعلي وغيره من القيادات المتهورة والتي قبلت أن تكون أذرعاً لإيران في العراق حتى وصل بها الأمر أن تتجاوز دعوات المرجعية الشعبية في العراق على السبستاني، أو حتى الانصياع لأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

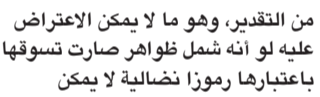
في الحقيقة نجح الكاظمي، ولو بدرجة بسيطة، في معالجة العديد من المشكلات وبت الروح في الدولة العراقية من خلال تأسيس أرضية لعودة دور الدولة والحد من نفوذ إيران وأتباعها من خلال تجسير العلاقات مع العديد من دول العالم والدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، الدولتان الداعمتان لاستقرار العراق. وأيضا من خلال تنظييف المؤسسات الأمنية والعسكرية من الطائفيين والفاستين حتى أن لغة وزير الدفاع جمعة عناد في رده على

لا جبا في السلطة ولكن خوفا من الفوضى

الثابت لقضيته وأبقته أسير التوقعات التي لم تجد لها طريقاً إلى الواقع. كانت السلطة الفلسطينية هي سلطة الأمر الواقع ولكنها لم تكن سلطة واقعية أبداً. ولكن ما يُخيف في الراهن الفلسطيني أن حماس التي تطرح نفسها بديلاً عن السلطة هي حركة دينية استعملت السياسة أسلوباً كانت فلسطين واجهته وهي في الحقيقة ليست حركة وطنية ولا يعينها في شيء أن يقيم الفلسطينيون دولة مستقلة لهم. تلك فكرة هي أقرب إلى حكايات الأطفال من أن تدخل في مذهب حماس السياسي.

في كل الأحوال لا يمكن الدفاع عن السلطة في وضعها الحالي ولكن حماس تمثل مصيراً قاتلاً لفلسطين وشعبها. فالقوضى هي عنوانها. علينا أن نتذكر هنا جماعة الإخوان وما فعلته بمصر، حزب الله وما فعله بلبنان، الحوثيون وما فعلوه باليمن، المليشيات الموالية لإيران وما فعلته بالعراق وحركة النهضة وما فعله بتونس.

ليس لدى حماس سوى الفوضى. لذلك سيكون على الفلسطينيين أن يستعدوا قضيتهم داخل الإطار القانوني الذي حظي بدعم المجتمع الدولي ولا يفقدوا الأمل الأخير في إقامة دولتهم المستقلة على تراب فلسطين متحاشين الضياع وسط المحاور التي لا يمت أحد منها إلى القضية الفلسطينية بصله. قضية فلسطين هي مُلك شعبها وينبغي عدم السماح بأن تتحول إلى واحدة من مفردات الصراع الإقليمي والدولي.



من التقدير، وهو ما لا يمكن الاعتراض عليه لو أنه شمل ظواهر صارت تسوقها باعتبارها رموزاً فضائية لا يمكن التشكيك بنزاهتها. بالنسبة إلى حماس فإن السلطة بكل الفصائل التي تقف وراءها وليس حركة فتح وحدها ليست موجودة. وهي كذلك في غزة منذ عام 2007. ولكن حماس في حقيقة موقفها ترغّب في اقتلاع السلطة من جذورها لتحل محلها. تستحق السلطة أن يفعل بها ذلك لأسباب كثيرة ولكن السبب الرئيس يمكن أن أنها لم تكن بمستوى ثقة الشعب الفلسطيني بها بل إنها فرطت في تلك الثقة وصارت تستضعف حالها أمام الاحتلال حتى صارت كما لو أنها جهاز أمني ملحق به. وفي ذلك يكون الشامتون على حق كما أن اختراق الشعب صار ممكناً وببسر غير متوقع. لقد اكتسبت حركة حماس شعبيتها لأنها فصل وطني فلسطيني تميز بقرته على الحفاظ على الحقوق الفلسطينية بل لأن السلطة فرطت في تلك الحقوق وجعلت من البسر أن يسقط الشعب في فخ الحركات الدينية التي تنادي بالدفاع عن الأرض والعرض.

ولو عدنا إلى موقف السلطة من امتعاض واشتمزاز الشعب منها وقبوله على مضض بما صارت حركة حماس تفرضه على الواقع من خيارات انتحارية فسندم بسليبتها التي لا يمكن تفسيرها إلا من جهة ما تعبّر عنه من ياس السلطة من وجودها. ستألم هنا إسرائيل. فهي السبب في فشل السلطة في الانتقال بالشعب الفلسطيني إلى مرحلة الحل اليقيني

في كل الأزمات التي مر بها الشعب الفلسطيني عبر الثلاثين سنة الماضية أكدت السلطة الفلسطينية أو ما يسميها المعارضون بـ"سلطة أوسلو" فشلها في إثبات وجودها باعتبارها ممثلة لنظام سياسي قادر على إدارة ما تبقى من القضية التي يعتقد المعارضون أنفسهم أنه قد تمت تصفيتها على منبج أوسلو. ولا اعتقد أن الرئيس محمود عباس وهو عزاب أوسلو يميل إلى تعزيز نظرية نجاح السلطة في أن تشكل تطورا إيجابيا لآفتا في حياة الشعب الفلسطيني بقدر ما يتمترس وراء نظرية الضرورة التاريخية التي أنتجت السلطة باعتبارها واحداً من خيارين، كان الضياع ظاهراً. بمعنى الذهاب إلى العدم في ظل ضعف عربي كان أبرز صفات مرحلة ما بعد غزو الكويت وتحريرها وتخلّ عالمي عن الشعب الفلسطيني.

غير أن التركيز على تلك الضرورة باعتبارها المخرج الوحيد لنجاة السلطة من متعديها والدفاع عن أخطائها أو حتى فسادها وإنكار عجزها البنوي عن إنتاج نظام سياسي حديث هو أمر غير مقبول ولا يمكن أن يُقابل إلا بالاستهجان من قبل القوى المدنية التي تشعر بأن السلطة بقدر ما تذيب وقتاً فلسطينياً عزيزاً في حوامض مصالحها بقدر ما تسمح للحركات والتنظيمات الأصولية المتشددة في اختطاف الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني ودفعه إلى أن يصطف معها وهي تسعى إلى أن تهيين على القرار الفلسطيني. قرار الرب والسلم.



بعد ذلك تشعر السلطة بالحرص. لم تجرؤ السلطة على تأنيب حركة حماس على حربها التي دمرت غزة وفي المقابل فإن حماس التي أعلنت الحرب من غير العودة إلى مرجعية وطنية فلسطينية لا تضع أي اعتبار لوجود السلطة.

وهي إذ تمّد جسورها إلى الخارج تتجاوز من خلالها السلطة فإنها تفعل ذلك مناهية مع منطقتها النظرية التي تصب في عدم الاعتراف لا بالسلطة وحدها بل وأيضا بكل الكيانات المادية والمعنوية الفلسطينية الأخرى. كما أن حركة حماس لا تنظر إلى الظواهر الرمزية المتوارثة بشيء

